الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/36/64
5 January 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة السادسة والثلاثون

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

رسالة مؤرخة في ٢ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، وموجهة الى
الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لجنوب
افريقيا لدى الأمم المتحدة

بناء على طلب وزير الخارجية والاعلام في جنوب افريقيا ، الأونرابل ر. ف. بوثا ، أرفق نص رسالة وجهها الى سعادتكم في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ .

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند المعنون " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " .

(توقيع) د. و. ستيوارد
نائب الممثل الدائم

Digitized by UN Library Geneva

مرفـــق

رسالة مؤرخة في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، وموجهة الى
الأمين العـام من وزير الخارجية والاعلام في جنـوب افريقيـا

دأبت الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية بعد فترة وجيزة من بدء عهد الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ ، على اتباع ممارسة سنوية تتمثل في الاستخفاف بميثاق المنظمة ذاتها وذلك بالخوض في الشؤون الداخلية لجنوب افريقيا ، وهذا أمر يتنافى مباشرة مع المادة ٢ (٧) ، وهي المادة التي تهرع الدول الأعضاء الأخرى الى الاستشهاد بها عندما تكون هنالك أدنى بادرة بأن شؤونها الداخلية ستكون موضع تمحيص . وبسبب الأخذ بمعايير مزدوجة ، واستغلالا للظروف السياسية الراهنة ، فان المصالح التجارية الخاصة لجنوب افريقيا تمثل العام تلو العام جزءا كبيرا من أنشطة الجمعية العامة . وموقف الأمم المتحدة موقف يحمل في ذاته أسباب استمراره ، بمعنى أن الأغلبيات التي تحركها الدوافع السياسية والتي تزود بمعلومات مضللة لا تفتأ تدين دون تردد ، منذ سنوات ، الحالة الداخلية في جنوب افريقيا ، كما اتخذت المنظمة منذ ذلك الحين موقفا رسميا مؤداه انه لا يرجى خير من وراء جنوب افريقيا . وتنصب جميع الجهود التي تبذلها المنظمة على الاهتداء الى مادة تبرر هذا الرأى غير السليم ، ان لم يكن المضلل ، حتى يتسنى تضمينه في التقارير المقدمة الى الجمعية العامة ، التي تؤكد عندئذ ، كل عام ، موقفها السلبي ، بل وتدعو الى المزيد . وكتابة التقارير بالهدف المحدد سلفا ، هدف تشويه سمعة جنوب افريقيا ، لا يمنع الأعضاء ، باستثناء عدد قليل ، من اتخاذ تدابير بناء على هذه التقارير دون مناقشة أو اعتراض ، وتأييدها ومساندة الخطوات المقترحة ضد جنوب افريقيا دون أن تؤخذ في الحسبان قط وجهة نظر جنوب افريقيا . والواقع ان جنوب افريقيا مستبعدة بشكل غير مشروع من المشاركة في أعمال دورات الجمعية العامة . ولا يعني مجرد ان الجمعية العامة تتمادى في انتهاك ميثاق الأمم المتحدة ونظامها الداخلي اقرار شرعية هذه الانتهاكات بحكم التكرار . بل ان هذه المخالفات تتأكد بتطبيقها المستمر . ان النوايا المعلنة لجنوب افريقيا تكون موضع تسفيه أو انكار ؛ وعندما تترجم هذه النوايا الى انجازات ايجابية تكون موضع ريبة أو تجاهل ، اذ تبرز مطالب جديدة أكثر تطرفا ، في حين ينظر الى كل اعتراف بالتقدم على انه اقتراف لمجرم . ويطلب من جنوب افريقيا توخي الكمال ، وهو أمر لا يمكن بلوغه في أى بلد آخر . وكما تنفق سنويا أجهزة وهيئات منظومة الأمم المتحدة ملايين الدولارات من أموال دافعي الضرائب ـ حيث تسهم البلدان الغربية بالشطر الأكبر وتسهم الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بنسبة ٢٥ في المائة ـ من أجل التشهير بجنوب افريقيا وادانتها ؛ ومن شأن هذه الأنشطة أن تعزز ، في نهاية المطاف ، أهداف الاتحاد السوفياتي ، أبرع مناورة بجهاز الأمم المتحدة .

والقرارات الثمانية عشر التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن " الفصل العنصرى " في دورتها الخامسة والثلاثين التي علقت مؤخرا ، والتي نسجت من خليط متنافر يمتزج فيه القلق

Digitized by UN Library Geneva

المصطنع على حقوق الانسان بالمصلحة الشخصية السياسية الفعلية ، انما تدخل على وجه الدقة في اطار النمط المستقر لممارسة الحقد الأعمى على جنوب افريقيا ، اذ يطلب بالحاح الى الأعضاء اتخاذ تدابير من شتى الأنواع ، والى مجلس الأمن فرض جزاءات ضد جنوب افريقيا استنادا الى مزاعم لا أساس لها ، وافتراضات محرفة ، ونظريات وشعارات اجتماعية رائجة في الوقت الراهن . أما وان هذه هي حال القرارات ، فانها لا تستحق أى تعليق خاص . كما ان حكومتي ترفضها وترفض الاتهامات التي تكيلها رفضا تاما . وان حكومة جنوب افريقيا تشجب الرياء الذى يتسم بالصلف من قبل المناورين السياسيين الذين يقفون وراء تلك القرارات . وهذه القرارات لا تعكس الحالة الواقعة في جنوب افريقيا بأى شكل من الأشكال ، وقد جرى التفكير فيها بدافع من سوء النية وغذّتها احباطات الفشل .

وبالاضافة الى ذلك فان صورة الجمعية العامة تتدهور بمعدل متسارع ، واليوم ليست حكومة جنوب افريقيا هي الكيان الوحيد الذى يوجه السؤال التالي : ما الذى صارت اليه الأهداف والمبادئ السامية التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة ؟

- " أن نأخذ أنفسنا بالتسامح ، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار " .
- " أن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعا " .
- " حفظ السلم والأمن الدولي ... " .
- " انماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ... " .
- " تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك اطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء " .

<u>والتساؤلات الأساسية التي تثور هي :</u>

اذا ما قورن عالم سنة ١٩٨١ بعالم سنة ١٩٤٥ عندما أنشئت الأمم المتحدة :

- هل تحقق مزيد من التسامح والسلم والأمن ؟
- هل تعيش الأمم على مستوى أفضل من حسن الجوار ؟
- هل أقيمت بالفعل علاقات تتسم بقدر أكبر من الطابع الودى بين الأمم ؟
- هل يتوافر اليوم مزيد من الاحترام للتسوية في الحقوق بين الشعوب ولأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ؟
- هل ازداد التعاون بين الأمم على حل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ؟

../..

Digitized by UN Library Geneva

- هل ازداد اليوم عدد من يتمتعون بالحقوق والحريات الأساسية ؟
- كيف تستطيع الجمعية العامة تحسين نوعية الحياة في افريقيا ؟
- ما الذى تفعله ، في الواقع ، حكومات افريقيا لانقاذ افريقيا من الموت ، ولانقاذ الشعوب التي تتعهد برعايتها من المجاعة والجهل والفقر والمرض ومن الانهيار الاجتماعي والسياسي ؟

هذه هي القضايا التي يراد للجمعية العامة أن تهتم بها أولا وقبل كل شيء . الا انها فشلت فشلا ذريعا في جهودها الرامية الى بلوغ الأهداف التي أنيطت بها ؛ وليس من المستغرب أن تعلن في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ اللجنة المعنية بنزاهة الأمم المتحدة ان المنظمة :

" ... وقد أفسدتها الدسائس السياسية التي لا صلة لها بالموضوع ... تتعرض لخطر أن تصبح قوة ضد السلم ذاته ... فالغزو السوفياتي لأفغانستان ، والحرب الدائرة بين ايران والعراق ، والاحتجاز الذى طال أمده للرهائن الأمريكيين في طهران ، والأزمات الخطيرة في الهند الصينية وفي أماكن أخرى ، تقع دون أن يتصدى لها أحد تقريبا ، في حين تنتهج الأمم المتحدة مسارا للعمل يؤدى حتما الى تقويض المبادئ التي قامت على أساسها المنظمة " .

والجمعية العامة ، بتحويل ما تشعر به من حنق بسبب عجزها الى غيظ محتدم ضد جنوب افريقيا ، لا تبرهن فحسب على عدم قدرتها على انجاز أى شيء للتخفيف من حدة الأوضاع المعيشية الجائرة لغالبية شعوب العالم ، بل تركز الاهتمام ، بشكل يدعو الى السخرية ، على بلد من بلدان افريقيا يشهد فيه على التقدم كل مجال هام من مجالات الحياة : واني أتحدى الهيئات المؤسسية للأمم المتحدة أن تثبت بالاحصاءات ان الأفارقة السود الموجودين في بقية افريقيا يتمتعون اليوم ، بالمقارنة بأهالي جنوب افريقيا السود ، بنصيب أكبر من الحقوق السياسية الفعلية وقدر أكبر من الاستقرار والأمن ، وفرص عمالة أفضل ، وأجور أعلى ، وتسهيلات اسكانية وطبية أفضل وشبكات أفضل للاتصال والنقل، ونظم غذائية ذات فائدة صحية أكبر ، ونصيب أكبر من الحقوق المدنية التي يمكن اعمالها في الواقع ، وتعليم وتدريب من نوعية أفضل .

وينبغي ألا يصدر حكم على مجتمع أو بلد ما بناء على الانطباعات السطحية غير المتروية ، بل بناء على الاتجاه الطويل الأمد الذى يتخذه ودرجة التقدم التي يستطيع أن يحققها لكل الأهالي فيه .

وهذا هو الذى يجعل الحصاد الأخير من القرارات سطحيا وجديرا تماما بالازدراء ؛ فهي لا تتسق على الاطلاق مع خلفية ما يحدث بالفعل في جنوب افريقيا وما يحدث بالفعل في افريقيا وفي بقية العالم .

ولقد آن الأوان ، يا صاحب السعادة ، كي ينقشع ستار الدخان الذى تطلقه الأمم المتحدة ؛ وقد آن الأوان لاماطة اللثام عن المستعمرين الجدد لافريقيا ؛ وقد آن الأوان لجماهير افريقيا كي تطالب قادتها والأمم المتحدة بتقديم كشف الحساب ، وتطالب بسجل احصائي للأوضاع السائدة

Digitized by UN Library Geneva

في افريقيا بعد عشرين عاما من الاستقلال في مسائل مثل حقوق الفرد وحرياته الأساسية ، والتعليم ، ومستويات الأجور ، وفرص العمل ، ومعدلات الوفيات ، والخدمات الصحية ، وانتاج الأغذية ، وامدادات الطاقة والمياه ، وحرية التعبير ، والحقوق النقابية ، والحقوق السياسية بما فيها حق تشكيل الأحزاب المعارضة للحكومة وانتخاب الحكومة بالاقتراع السرى على فترات منتظمة ، وحق اقامة نظام قضائي مستقل . وكلما اشتدت ادانة جنوب افريقيا على أساس من الأكاذيب ازدادت حقيقة ما يحدث في بقية افريقيا سطوعا . فما من ستار دخاني يستطيع أن يحجب بعد الآن المحنة التي تعيشها الملايين في افريقيا - فأوضاعها التي تعاني فيها من الشقاء والجوع والمرض ، معروفة لمنظمة الوحدة الافريقية وللأمم المتحدة . وتأكدت هذه المحنة التي تحيق بافريقيا في ديباجة خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا (وثيقة الأمم المتحدة A/S-11/14 ، المرفق الأول ، ص ( ) :

" كانت آثار عدم تنفيذ الوعود المتضمنة في الاستراتيجيات الانمائية العالمية أكثر حدة في افريقيا عنها في أى قارة أخرى في العالم . فبدلا من أن يكون هناك تحسن في الوضع الاقتصادى للقارة فان الاستراتيجيات المتتالية قد أدت الى ركود القارة وجعلتها أكثر تأثرا عن أى منطقة أخرى بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلدان الصناعية . وعليه فان افريقيا لا تستطيع أن تشير الى حدوث أى معدل ذى بال من النمو أو الى أى رقم قياسي مرض للرفاهية العامة في العشرين عاما الأخيرة " .

فما هي الأوضاع السائدة في سائر أجزاء افريقيا والتي ينبغي أن يقاس في ضوئها أداء جنوب افريقيا بوصفها بلدا افريقيا ؛

ان الاستقرار والتقدم في القارة لهما أهمية كبيرة بالنسبة لجنوب افريقيا ؛ فبدونهما سيفقد مستقبل جنوب افريقيا نفسها أقل أمنا . واننا نجد أذرع الامبريالية السوفياتية المعوقة تمتد عبر القارة - في الشمال والشرق بل وحتى في الجنوب الافريقي /افريقيا الوسطى . وانني أتحدى الأمم المتحدة أن توفر احصاءات عن المبالغ التي ينفقها الاتحاد السوفياتي في افريقيا على التنمية ، وعلى تحسين انتاج الأغذية ، وعلى الخدمات الصحية ، وعلى شبكات النقل والاتصال ، وعلى امدادات الطاقة ، والتعليم والتدريب والاسكان - بالمقارنة بالامدادات الهائلة من الأسلحة . فالقوات الكوبية مازالت موجودة بأعداد كبيرة في أجزاء من القارة الافريقية . ومنذ عهد جد قريب قامت احدى الدول العميلة ، وهي ليبيا ، باستخدام السلاح السوفياتي على نطاق واسع في تشاد للتأثير ، باستعمال القوة ، على الحالة السياسية هناك ، ان افريقيا تستعمر حاليا من جديد على يد دولة امبريالية لكن من المفجع أن أنظار القارة مصوبة الى الوجهة الخاطئة .

وليست الصورة الاقتصادية في افريقيا بالمشجعة كذلك . فالتنمية هي أهم سلعة منفردة تحتاج اليها افريقيا ، ومع ذلك فجزء كبير من افريقيا لايزال في حالة نمو اقتصادى سلبي أو ساكن . وتدان جنوب افريقيا في الجمعية العامة في وقت تعاني فيه افريقيا تراجعا اقتصاديا . وان جسامة

../..

Digitized by UN Library Geneva

الأزمة وعظم حاجة افريقيا هما سببة في جبين العالم . وان افريقيا في حاجة الى الأغذية والماء النظيف والمساكن والطرق والسكك الحديدية والجسور وغير ذلك من تنمية الهياكل الأساسية ، ومصادر الطاقة والمستشفيات والعيادات والأطباء وفرص العمالة والتجارة . ولا تطيق افريقيا أن تبدد مواردها على الشعارات السياسية والتجارب غير الواقعية . وتحتاج افريقيا ذاتها الى الاستقرار السياسي والاجتماعي كأولوية عليا ، وتحتاج كذلك الى أمن الفرد في المدينة والريف ، والى حكومات مسؤولة أمام المواطنين ، ونظم قضائية مستقلة ، وادارة تتسم بالكفاءة ، والى حقوق الانسان الأساسية حقا ، كالتحرر من الجوع والفقر والمرض . وان افريقيا في حاجة الى التركيز على مسائل عملية كعيوب الزراعة الكوميونية وحيازة الأرض ، واقامة شبكات فعالة للنقل ، والنقص في الأغذية البروتينية ، وعدم توحيد المقاييس والمعدات ، وتقلب أسعار المواد الخام ، وأمور عديدة أخرى .

ولقد أعلن الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية في لاغوس في ايار/مايو ١٩٨٠ مرض افريقيا الخطير عندما قال : "ان افريقيا تحتضر" . وقد نعت الأحوال في افريقيا بنعوت "البؤس والهول واليأس والفاجعة" . وأضاف ان السياسات التي اتبعتها الحكومات الافريقية طيلة عشرين عاما أفضت مباشرة الى نشوء "رق حديث" و "أوجه عجز فيسيولوجية تحط من شأن الرجل الافريقي وتقلل من قدرته على العمل" .

وهذا الحكم الذى لقي بعض التأييد من وزير اقتصاد تنزاني سابق روى أنه قال "لقد فقد استقلال افريقيا معناه واتجاهه" تصدقه الاحصاءات الافريقية فالناتج القومي الاجمالي في افريقيا لا تزيد نسبته على ٢ر٧ في المائة من الناتج العالمي . ومتوسط دخل الفرد السنوى في افريقيا هو أدنى متوسط في العالم ، في حين أن نسبة وفيات الرضع البالغة ١٣٧ في الألف هي أعلى نسبة في العالم . وقد ورد في دراسة الأمم المتحدة للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، أن عدد المعدمين والمعوزين في افريقيا المتخلفة النمو يبلغ ٢٥٧ مليون نسمة ، أو ٧٠ في المائة تقريبا من مجموع السكان في عام ١٩٧٥ . ويتأثر بالعمالة الناقصة والبطالة ٤٥ في المائة أو ٦٣ مليون نسمة من السكان الناشطين اقتصاديا . والانتاج الزراعي للفرد في تناقص مطرد ، وباتت افريقيا على نحو متزايد مستوردا صافيا للأغذية (تقرير البنك الدولي لعام ١٩٨٠) . ويكسب ٥ في المائة من السكان ٢٥ في المائة من اجمالي دخل افريقيا .

وقد قدر المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، في مؤتمر اقليمي عقد في روما في ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، ان ٤٠٠ الى ٥٠٠ مليون رجل وامرأة وطفل في العالم الثالث يعانون من الجوع وسوء التغذية . وتشير أحدث الدلائل الى أن ١٥٠ مليون نسمة في ٢٦ بلدا تقع جنوبي الصحراء يواجهون عجزا خطيرا في الغذاء أو مجاعة . وفي مدن أشد البلدان فقرا قد ينفق الأهلون ٨٠ في المائة من دخلهم على الغذاء . ومن المتوقع حدوث أزمة غذائية في العام القادم وقد أعلنت منظمة الأغذية والزراعة "حالة تأهب عالمي" . ولا يجد ثلثا السكان في افريقيا سبيلا الى الماء النظيف ويتعرضون طيلة حياتهم للأمراض المرتبطة بالمياه .

وقد ارتفع عدد اللاجئين في افريقيا في الفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٠ من زهاء

Digitized by UN Library Geneva

ثلاثة أرباع المليون الى نحو خمسة ملايين ، وكان ذلك ناشئا في الغالب عن عدم الاستقرار السياسي والنزاعات الدولية . فقد شهدت افريقيا اكثر من ٥٠ انقلابا سياسيا منذ عام ١٩٥٨ .

ويتسبب عدد من العوامل في الحالة البائسة التي تشهدها افريقيا وهي : النمو السكاني المرتفع ، والتنمية المحدودة للهياكل الأساسية البشرية والمادية ، وعدم توافر رأس المال ، والعوامل المناخية والأداء الزراعي المتواضع ، والأسعار المتدنية والمتقلبة للسلع الأساسية التي تفضي الى تواضع الأداء في مجال التصدير ، وازدياد تكاليف الواردات ولاسيما الوقود ، والسلسلة اللامتناهية من المجاعات وسوء التغذية واعتلال الصحة والبطالة والفقر والتعليم المحدود ، ويشل الاقتصادات الهزيلة ماليا حاجتها الى تمويل القروض وتسديدها ، وهي عاجزة عن اجتذاب الاستثمارات الرأسمالية الضخمة اللازمة لتمكينها في المدى البعيد من التقدم نحو تحقيق مقومات الاستمرار والازدهار .

وقد ساد الاعتقاد بأنه ما لم يتحسن وقف الانحطاط الاقتصادي والاجتماعي في افريقيا على الفور ، فان شعوبا افريقية عديدة قد يحكم عليها بأن تحيا حياة حرمان ويأس دائمين . وسيتعين على افريقيا أن تعتمد أساسا على مواردها الذاتية لتحقيق المعجزة الاقتصادية اللازمة .

ومن رأي جنوب افريقيا ان افريقيا تملك امكانيات عظيمة ، وفضلا عن ذلك فليس من مصلحة جنوب افريقيا ولا من مصلحة أي بلد افريقي آخر أن تعاني افريقيا من الركود بدلا من أن تحقق الرخاء ذلك أن الركود لا يتأتى عنه الا مزيد من عدم الاستقرار ، وهناك قوى خارجية تتلهف على استغلال مثل هذه الحالة لمآربها الخفية الخاصة . ومما يشغل بالنا الحالة التي يحياها سواد الناس ، الرجال منهم والنساء على السواء ، وعجز العديد من القادة عن عمل ما من شأنه أن يحقق رفاهيتهم . اننا نناشد قادة افريقيا أن يطرحوا جانبا خلافاتهم الايديولوجية من أجل حل المشاكل عمليا عن طريق التعاون والعمل الشاق .

وان لجنوب افريقيا خبرة كبيرة في معالجة المشاكل المستوطنة في القارة ، كما انها دائما على استعداد للتعاون مع سائر افريقيا لما فيه دون شك فائدة الجميع . ومؤكد ان هذا الآن ليس بأوان اقامة الكتل المتضادة التي يعادي بعضها البعض الآخر . وفي وسع تقدم جنوب افريقيا التكنولوجي أن يحفز النمو الاقتصادي في جزء كبير من افريقيا . وجنوب افريقيا جيدة الاستعداد للتعاون مع افريقيا ولتقديم المساعدة لها . وجنوب افريقيا هي البلد الوحيد في القارة الافريقية الذي وصفته الامم المتحدة بأنه بلد صناعي (وان كان يوجد به اقتصاد مزدوج في واقع الحال) . وقد حققت جنوب افريقيا ، بسكانها الذين يشكلون ٥ في المائة من سكان القارة ورقعتها التي تمثل ٣ في المائة من مساحة القارة ، النسب المئوية التالية من الاجمالي على مستوى القارة في المجالات المحددة ، كما ورد في الاحصاءات التي نشرها ب . و . هويك في كتابه الجنوب الافريقي : اليوم ومستقبلا Southern Africa : Now and In the Future (الصفحة ٧٧) :

Digitized by UN Library Geneva

المجـــال	النسبة المئوية بالتقريـــب
قيمة الانتاج الصناعي	٤٠
قيمة الانتاج التعديني	٤٥
استهلاك الصلب	٦٦
الطاقة الكهربائية	٦٤
الناتـج القومي الاجمالي	٢٥
الصادرات	٢٢
السكك الحديدية (بالكيلومترات)	٢٩
أجهزة الهاتف	٣٦
سيارات الركاب ونقل البضائع	٤٦
الذرة	٤١
اللحوم الحمراء	٣٠
البطاطس والقمح	١٩

جنوب افريقيا وجنوب غرب افريقيا / ناميبيا هما حاليا المصدران الصافيان الوحيـــدان للأغذية في القارة الافريقية .

ويبين الجدول التالي دور جنوب افريقيا في احتياطيات افريقيا المعدنية القابلة للاستخراج معبرا عنها كنسبة مئوية من تلك الاحتياطيات، (هويك ،المرجع السابق ذكره ، الصفحة ٢٣) :

احتياطيـات جنوب افريقيا

السلعـــة	الرتبـــة	النسبـة المئويـة
معادن مجموعة البلاتين	١	٩١
الاندلسي / السليمانيت / الكيانيت	١	٩٧
الفيرمكولايت (خام)	١	٩٤
الذهب (فلز)	١	٩٠
الفحم (انتراسيت ، قارى)	١	٩٣
الفاناديوم (محتوى فلزى)	١	٩٩

(يتبـــع)

Digitized by UN Library Geneva

احتياطيات جنوب افريقيا

السلعة	الرتبة	النسبة المئوية
الانتيمون (محتوى فلزى)	١	٩٩
الكروم الخام	١	٨٥
المنغنيز الخام	١	٩٦
الاسبستوس (الياف)	١	٥٩
الفلورسبار (فلوريد الكالسيوم البلورى)	١	٨٥
اليورانيوم (محتوى فلزى)	١	٧٢
النيكل (محتوى فلزى)	٢	٣١
الزنك (محتوى فلزى)	١	٧٧
الفضة (فلز)	١	٨٠
الحديد الخام	١	٣٨

وباستثناءات قليلة ، يزيد عدد طلاب المدارس في جنوب افريقيا عنه في أى بلد افريقي آخر ، وتضاهي النسبة المئوية لمجموع الطلاب ، وهي حوالي ٢٢ في المائة ، أفضل النسب في افريقيا أو في الخارج . وقد بلغت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة في جنوب افريقيا ٨٩ في المائة الى مجموع السكان ، وهو مستوى مرض بالمقاييس العالمية وليس ثمة ما يعادله ولا ما يدانيه في غالب الحالات في افريقيا ، حيث لا يوجد الا ١٥ دولة تزيد النسبة فيها على ٣٠ في المائة . وقد نبه المدير العام لليونسكو في ١٠ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ الى أن العدد المطلق للأميين قد ارتفع من ٧٤٢ الى ٨١٤ مليون في الفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٠ ، وانه اذا استمرت الاتجاهات الحالية ، سيرتفع الى ٩٥٤ مليون مع حلول القرن التالي . ويصدر في جنوب افريقيا ٩٣ في المائة من مجموع الصحف والكتب في افريقيا .

ومنجزات جنوب افريقيا الطبية معروفة في العالم كله ، وتبز خدماتها الطبية الى حد جد بعيد مثيلتها في افريقيا . اذ تبز جنوب افريقيا ، التي يوجد فيها طبيب لكل ١٩٦٤ نسمة من السكان ، تنزانيا (٢٧٥٦٥) ، واوغندا (٣٥٤٤٣) ، واثيوبيا (٧٣٣١٤) . (هويك ، المرجع السابق ذكره ، الصفحة ٥٨) .

وفي الوسع ايراد مؤشرات أخرى عديدة للتدليل على ان مجتمع جنوب افريقيا ككل متفوق في وضعه الانمائي على المجتمعات في غيره من البلدان الافريقية والأجنبية - طول الطرق المعبدة بالكيلومترات ، خطوط السكك الحديدية والخطوط المكهربة ، وما ينقل برا وجوا وبحرا من بضائع

Digitized by UN Library Geneva

وركاب ، وعدد أجهزة الراديو والتليفزيون العاملة ، والاستهلاك من ورق الصحف ، ومحطات التوابع الأرضية ، ومؤشرات أخرى عديدة على التقدم .

وتبين الاحصاءات أن السكان السود في جنوب افريقيا تتوفر لديهم ربما أفضل احتمالات للتقدم الاقتصادى في افريقيا بأسرها . ويؤيد هذا ، على سبيل المثال ، ان القوة الشرائية لمختلف الفئات السكانية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٨ ارتفعت على النحو التالي :

السود	٨٥ في المائة
الآسيويون	٥٥ في المائة
الملوّنون	٣٧ في المائة
البيض	١٤ في المائة

(هويك ، المرجع السابق ذكره ، الصفحة ٥٩)

ولا تستهدف سياسات الحكومة أن تحقق نظاما اقتصاديا عادلا فحسب وانما تستهدف أيضا أن تحقق نظاما سياسيا عادلا لكي يتمتع بهما الجميع .

وفي الوقت الذى توسع فيه حكومة جنوب افريقيا أوجه انفاق مواردها لتوفر للأفارقة السود التعليم والتدريب ومساكن أفضل وحقوقا سياسة ذات مغزى أكبر وفرص عمالة أكثر وأفضل ، تشجع احترام الحقوق والحريات الأساسية للجميع . وفي الوقت الذى تتفهم فيه حكومتي بعمق آثار الفاقة التي تجرد الانسان من صفته الانسانية ، لم تنجز غالبية قادة افريقيا سوى النذر اليسير ، ان كانت قد حققت شيئا ، لتحسين صورة افريقيا كقارة مستقلة وديناميه من الوجهة الاقتصادية .

ونحن نؤمن ان من مصلحتنا ان تحقق الحكومات الافريقية كلها نتائج يستطيع أن يفخر بها بحق الافريقيون جميعا . ونحن ندرك ان امامنا شوطا طويلا يتعين علينا أن نقطعه ، ونعي ما لدينا من أوجه قصور ومواقف وتحيزات أعاقت تقدم العلاقات بين الشعوب من مختلف الألوان . ولقد قلت في مجلس الأمن في عام ١٩٧٤ ان التمييز القائم فقط على أساس لون بشرة الانسان لا يمكن الدفاع عنه . وقد أزالت حكومة جنوب افريقيا في الواقع العديد من أشكال التمييز الضارة والسلبية ولاتزال تواصل العمل في هذا السبيل . ويحث رئيس وزراء حكومتي باستمرار جميع قادة شبه قارتنا على قبول بعضهم بعضا كجيران صالحين وعلى احترام كرامة كل فرد . فلماذا لا يعترف أحد في الأمم المتحدة بالمبادرات الهامة التي قامت بها حكومة جنوب افريقيا ؟ ان هذا يرجع الى أن المعارضة لجنوب افريقيا قد أصبح لها طابع مؤسسي وهناك أفراد كثر يكسبون مرتباتهم ومعاشاتهم التقاعدية من صناعة معاداة جنوب افريقيا .

ومن الثابت أن كل خطوة تخطوها حكومتي لتحقيق التفاهم وتحسين العلاقات بين شعوبنا المتباينة تشكل خطرا على مورد رزق عشرات من موظفي الامم المتحدة والعاملين في حشد من المنظمات الأخرى . فهؤلاء لهم مصلحة مؤسسية في ابقاء مفهوم الامم المتحدة عن "الفصل العنصرى" حيا .

Digitized by UN Library Geneva

ولكن الفصل العنصرى الذى يسعون جاهدين للابقاء عليه حيا في المحافل الدولية لا وجود لـــه . ولن يترك لهؤلاء الطفيليين السياسيين الا نذر يسير يقتاتون به .

لقد ظلت جنوب افريقيا منذ أمد طويل في حالة تقدم سياسي واقتصادى واجتماعي . فهـي مجتمع دينامي يعي بشدة مشكلته الرئيسية المتمثلة في تلبية الأماني الوطنية لكافة الشعوب بطريقـــة تكفل التقدم لها جميعا وتجنبها الصدام ، ويعمل على حل تلك المشكلة . ومن الواضح ان الكثير من المعلومات المتعلقة بجنوب افريقيا في الامم المتحدة قائمة على التحيز وبالية الى حد يستحيل معـــه تكوين صورة معقولة عن البلد ومثل شعوبه ومواقفها .

ان الأمم المتحدة ترفض رسميا ان تسلم أو تعترف بكون جنوب افريقيا تجتاز ، مثلا ، مرحلـة تحوّل دستورى في محاولة خلاقة لارساء دعائم هيكل سياسي جديد يمكن في اطاره تلبية أماني جميـع الفئات والمجتمعات الوطنية .

فلم يحدث أبدا أن أجريت مشاورات واسعة النطاق وكثيرة الى هذا الحد ، ليـس فقـــط بقيادة رئيس الوزراء وانما أيضا على المستوى الوزارى ، بين الحكومة وزعماء الملونين والهنود والســود في البلد ، وفي البلدان المستقلة التي كانت تشكل فيما مضى جزءا من جنوب افريقيا . فنحن نجهـد في مواجهة أفكار جديدة ، وتكيّف ، وابتكارات مدروسة مثل مجلس الرئيس المتعدد الجنسيات الجديد . وقد تحقق ضمان الحيازة في مدن السود الحضريين بايجاد نظام حق الحيازة الايجاريـــة . والآن يجرى تطوير المجالس الحضرية للسود كي تبلغ المركز الكامل لمجالس البلديات ، ويجرى ارساء تدابيـر ادارية ترمي لتحسين الأحوال الحضرية ، مثل توسيع نطاق المجالات الادارية تيسيرا لحركة اليـــد العاملة .

وقد قدمت لجنتان هامتان ، هما لجنة ويهان ولجنة ريكيرت ، تقارير تؤثر تأثيرا رئيسيا على ادارة اليد العاملة والحياة اليومية للسود . فقد أصبح بامكان العمال السود الآن أن ينتظموا فـي نقابات معترف بها أو ينضموا الى النقابات القائمة . ويجرى التخلص تدريجيا من النهج المتمثل فـي تخصيص وظائف للموظفين الذين ينتمون الى أعراق مختلفة . وقد انشئت لجنة للقوى العاملة ومحكمـة للعمال .

ان دوائر الامم المتحدة لا تلتفت الى حالة التحول التي يشهدها عالم الرياضة في جنـوب افريقيا . وباختصار ، عدّلت الترتيبات التقليدية التي ظلت تنظم الرياضة طويلا ، وهي ترتيبـــات نشأت بتأثير عوامل تاريخية ، وذلك من أجل تيسير اشتراك الرياضيين من مختلف الأعراق الذيـــن يرغبون في التبارى . وهناك مئات المسابقات الرياضية التي يشترك فيها البيض والسود وتجـرى دون تعليق ، ولكن ما يحتل العناوين الرئيسية للصحف هو الحادث الفردى المؤسف الذى يتسم بطابـــع عنصرى . وقد اتخذ مؤخرا عدد من المبادرات والاتجاهات الجديدة الهامة في الميدان الاقتصادى . اذ يجرى انشاء مصرف التنمية في الجنوب الافريقي ومؤسسة المشروعات التجارية الصغيرة بمساهمـــة القطاع الخاص . وسيقوم المصرف بدور العامل الحفاز الهام في التنمية في جميع أنحاء المنطقة ، لأن

Digitized by UN Library Geneva

التجربة التي اكتسبت في أماكن أخرى في العالم أثبتت أنه لا توجد طريقة لزيادة فرص العمالة أفضل من تشجيع المشاريع التجارية الصغيرة . وبالاضافة الى ذلك تعكف الحكومة بنشاط على اعداد وتنفيذ خطة لزيادة فرص العمل والعمالة الى اقصى حد بنهاية القرن الحالي ، وذلك عن طريق عدة أمور منها ترقية وتكثيف التدريب التقني . فماذا كان رد المنظمات الدولية ؟ انه محاولة حرمان جنوب افريقيا من رأس المال والاشتراك في الوكالات المتخصصة الدولية .

ويجرى العمل على الأخذ بمفهوم جديد لحفز النمو الاقتصادى في الأجزاء الأقل نموا من البلد . ويتمثل هذا المفهوم في تعيين وتحديد المناطق الاقتصادية ، بصرف النظر عن موقع الحدود السياسية - الجغرافية الحالية ، وفي ارساء دعائم النمو في المنطقة ككل حول نقطة نمو قابلة للاستمرار ، سواء كانت قائمة أو جديدة في تلك المنطقة . وسيشمل هذا المفهوم الدول المستقلة التي كانت فيما مضى تشكل جزءا من جنوب افريقيا ، اذا رغبت في ذلك .

ولقد عرضت جنوب افريقيا أن تتعاون اقتصاديا مع بلدان أخرى في الجنوب الافريقي على أساس اقليمي ، وأثارت اهتمام دوائر الأعمال في جنوب افريقيا بهذه الفكرة .

فقد ذكر رئيس وزراء بلدى في مؤتمر عقده مع كبار رجال الأعمال في جوهانسبرغ في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ما يلي :

" دعونا نضع أولوياتنا في مكانها الصحيح . دعونا نقرر بأنفسنا انه يوجد أساس مشترك يكفي ، كما اكتشفنا اليوم ، لتوفير أساس للتعاون بيننا . دعونا نستغل هذا الأساس المشترك كي نتعلم أن يفهم بعضنا بعضا على نحو أفضل وأن يكمل بعضنا بعضا ، وفوق كل شيء ، أن نمكن الشعب في شبه القارة هذه من الاستمرار في العيش في ظل السلم " .

وينطبق ذلك بالمثل على جميع الدول في منطقتنا .

فهذه فكرة سليمة من الناحية الاقتصادية لأن اقتصاد جنوب افريقيا هو أكثر اقتصاد متطور في المنطقة وستستفيد البلدان جميعا استفادة كبيرة عن طريق التعاون . فهل رحب العالم بهذه المبادرة الشبيهة بمبادرة رجل دولة ؟ لقد أدانها ، وشجع البلدان المجاورة على بذل جهود لتنظيم رابطة تستبعد جنوب افريقيا وتعاديها ، رابطة لا تستقيم اقتصاديا .

ولم أتطرق حتى الآن الى مسألة الرخاء الاقتصادى لجنوب افريقيا في عالم يمسك الانتكاس بتلابيبه . ولم أتناول باسهاب التقدم الذى نحرزه في مجالات التعليم والصحة والاسكان وغيرها من المجالات التي يستفيد منها جميع السكان ، سودا كانوا أم سمرا أم بيضا . فقليل من الحكومات يدرك أكثر من حكومة جنوب افريقيا مقتضيات التقدم الاجتماعي والاقتصادى والسياسي والتكيف على كافة المستويات . فقد أثبتت حكومة جنوب افريقيا اهتمامها بالعلاقات الحميدة بين الفئات والمجتمعات الوطنية المختلفة وبازالة التدابير التمييزية السلبية . ان الهدف الأسمى من وراء الابتكار في المجالات السياسية والاقتصادية والعمالية والاجتماعية هو اتاحة فرصة عادلة لكل انسان في جنوب افريقيا .

../..

Digitized by UN Library Geneva

ولا يوجد سوى عدد قليل من الحكومات الديمقراطية التي أظهرت هذه الشجاعة السياسية في الوقوف خلف ما تؤمن به . ومع ذلك تواصل الامم المتحدة ، بالرغم من هذا المزيج من النشاط والابتكار والرغبة في استكشاف أفكار وآفاق جديدة ، انتقاداتها وادانتها النمطية في مسرحية من نسج الخيال والعداء المؤسسي . ان الأمم المتحدة ، وقد نضب معين الثقة بها ، لاتزال تجلب السخرية على نفسها بالتأكيد على عدم جدواها . ونحن لا ننكر اننا نواجه مشكلة خطيرة ، وهي أن نوجد بالتشاور مع جميع الزعماء في جنوب افريقيا بيئة سياسية واقتصادية تكفل الحريات الأساسية لجميع شعوبنا . ولكن الاستمرار في وصف حكومة بلدى بأنها حكومة تضطهد بني البشر على أساس لون بشرتهم أمر لا ينم عن عدم الأمانة فحسب وانما عن السخف أيضا .

وهنالك جانب آخر من جوانب هذا التدبير الذى اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة ، المفتقر الى الحصافة والاتزان ، بصب حقدها على جنوب افريقيا . فالتدبير يركز على جنوب افريقيا ، حيث تتخذ خطوات بطريقة منظمة لحل مشاكلنا - وأى بلد يخلو من المشاكل ؟ - وحيث يخلق تصور جو الأزمة في عقول من يحطون من سمعتنا ، في حين ان العالم الخارجي ينوء بأزمات خطيرة تهدد ولاشك سلم العالم ومستقبل الحضارة : في أفغانستان وايران والعراق وبولندا ، التي نذكرها كأمثلة قليلة هامة فحسب . ويمكن أن يندلع صراع ذو أبعاد عالمية بين الدول الكبيرة في هذه المناطق وغيرها . ولكن هل أفلحت الامم المتحدة في منع التوسع السوفياتي العدواني ، وهو نفس الاتحاد السوفياتي الذى يقوم في رياء بتشجيع الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير ضد جنوب افريقيا بذريعة انتهاكات حقوق الانسان ؟ ان حقوق الانسان أصبحت أداة طيعة في يد الكتل السياسية في الأمم المتحدة ، وسلاحا من أسلحة النفاق السياسي في أيدى الذين يعرفون عن انتهاك حقوق الانسان أكثر مما يعرفون عن مراعاتها .

لقد أوجدت حكومة جنوب افريقيا بما اتخذته من مبادرات في مجال السياسة العامة ، مناخا جديدا مواتيا للتطور السياسي التدريجي . ولذا فان احتمالات التعايش السلمي مع الدول المجاورة لجنوب افريقيا ، والمصالحة بين الفئات الوطنية وازالة التوتر وعدم الثقة بين الفئات السياسية المتصارعة واقامة آفاق جديدة للأمل والسلم والعدل ، جاءت كلها نتيجة مباشرة للتغييرات في السياسة العامة التي عجلت بها الحكومة الحالية التي يرأسها رئيس الوزراء ب . و . بوثا .

وبفضل التعاون ، فان الاحتمالات الجديدة المثيرة التي تتبلور الآن لا تقتصر على جنوب افريقيا وانما تمتد الى الجنوب الافريقي بأسره ، الذى يتسم بترابط أساسي . ذلك أن التنمية الاقليمية هي أهم عنصر في الانتفاع بالموارد والمهارات والتكنولوجيا على نحو أكثر ما يكون فعالية وستساعد في التغلب على الضعف المشترك للاقتصادات النامية التي تحد قيود كل منها مسار التقدم والتنمية الى أمد غير معلوم .

وهنالك مفارقة كبيرة في حملة فرض الجزاءات على جنوب افريقيا . فمما لاشك فيه انه لو نجحت هذه الحملة سيكون أول من يعاني منها داخل جنوب افريقيا هم السود ، على الرغم من أن من المفترض ان هذه الحملة في صالحهم . ففي حين ان الدول الافريقية هي ضمن الداعين الى قيام البلدان

Digitized by UN Library Geneva

الغربية بفرض الجزاءات ، تجاوزت تجارة جنوب افريقيا مع افريقيا ٤ر١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة ،أى بمعدل نمو سنوى نسبته ٢٠ في المائة على امتداد السنوات الماضية . وفي الوقت ذاته ، يمكن ملاحظة ان استثمارات البلدان الغربية في جنوب افريقيا تقدر الآن بما يربو على ٣٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وان من الواضح انها ستتحمل النصيب الأكبر من الخسائر والمخاطر الاقتصادية الناجمة عن الجزاءات . وهكذا فان هذه البلدان بالامتثال لنداءات الآخرين بتطبيق الجزاءات ، ستزيد مشاكل البطالة فيها سوءا نظرا للعمال والأسر الذين ترتبط حياتهم اليومية ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بفرص هذه الاستثمارات وتجارة التصدير . وأخيرا ، فان فرض الجزاءات هو آخر وسيلة يرجح لها أن تنجح في التأثير على تصرفات جنوب افريقيا . فنحن كأى بلد افريقي نسعد ونفتخر بالانجازات التي تحققها افريقيا وشعوب افريقيا . ولا نعتقد أنه يجدر بافريقيا ان تقنع بما هو بين بين وترضى بالخمول . فهناك الكثير مما هو جيد ونبيل في افريقيا ، وهي قادرة أن تبني استنادا اليه . ونحن بوصفنا بلدا من البلدان الافريقية سنظل في افريقيا . فهذا حقنا بالميلاد . ونحن نصر على كفالة الحق في تقرير المصير بالنسبة لجميع الأقليات في جنوب افريقيا ، السوداء والبيضاء . ونريد أن نحكم أنفسنا وفقا لنواميسنا ومعاييرنا وقيمنا . ولا تعلو هذه النواميس والقيم على نواميس وقيم الآخرين ، كل ما في الأمر أنها نواميسنا وقيمنا . ونحن نؤمن بأن جميع الشعوب في منطقتنا تملك الحق نفسه . فلابد أن يكون لها الحق في أن تحكم نفسها بنفسها وأن تحافظ على كياناتها الذاتية . ونحن لا نؤمن بوجوب ارغام الشعوب التي تريد أن تعيش سوية على الانفصال ، ولكننا لا نؤمن بالمثل بوجوب ارغام الشعوب على العيش ضد ارادتها في نظم وحدوية مصطنعة . ان أبعاد مشكلة جنوب افريقيا أكثر تعقيدا بكثير مما تستطيع الأمم المتحدة أن تعترف به . فكل مواطن من مواطني جنوب افريقيا ، السود منهم والبيض ،يدرك أن السود لا يشكلون كيانا متجانسا . وحتى ولو لم يكن يوجد في جنوب افريقيا شخص أبيض واحد ، لما تسنى ببساطة حكم البلد بنظام حكم يقوم على أغلبية السود لأنه لا توجد أمة واحدة من السود تشكل أغلبية . ولذا ستنشأ حتما صراعات داخلية مميتة ،وليست هناك حلول محددة المعالم لمسألة ممارسة السلطة السياسية في جنوب افريقيا . بيد ان حكومة جنوب افريقيا عاكفة باستمرار على عملية تطوير وتشاور ، الهدف منها ايجاد صيغة توفيقية سياسية يمكن أن تلبي الى حد معقول أماني جميع شعوب جنوب افريقيا .

وانتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم أسمى آيات تقديرى .

ر . ف . بوثا
وزير الخارجية والاعلام

Digitized by UN Library Geneva